المحاضرة الأولى

مدخل للمفهوم العلمى

التنمية البشرية

مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال - في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية..

وقد ظهر مفهوم :Development

بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية.

وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية لإيجاد نظم تعددية

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات الاجتماعية ، واستنادًا إلى أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي

للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في التنمية والمستفيد منها (وهو ما أقره إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة)[١].

وأصبحت قضية المشاركة لب قضية حقوق الإنسان والتنمية، وخياراً استراتيجيًا أمام كافة فئات المجتمع للمشاركة الفاعله، ومطلبًا ضروريًا في سياق التطورات العالمية الراهنة وتحدياتها. وتصنف المشاركة إلى نوعين؛ يعني **الأول** أن يشارك المواطنون في مجال جزئي صغير من الحياة مشاركة جزئية Micro مثل مشاركة المنظمات غير الحكومية في النهوض ببعض أوجه العمل الاجتماعي،و يعني **الثاني** مشاركة المواطنين في إدارة حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال مشاركة كلية Macro، كمشاركة الأحزاب في العمل السياسي للحصول على نصيب في السلطة ومؤسساتها من خلال التنافس على مقاعد البرلمان. ويذهب بعض الباحثين إلى الحديث عن مستوى ثالث وسيط بين هذين المستويين يأخذ شكل المنظمات النقابية، كالنقابات المهنية والعمالية[٢].

ويرى المؤلف أن علم التنمية البشرية يقوم على التحفيز وايقاظ الطاقات الكامنة فى الافراد والتعرف على امكانياتهم الظاهرة والكامنة من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف والطموحات المنشودة لدى الافراد

وتحفز وتدعم التنمية البشرية الانسان لمواجهة التحديات وتقوى العزيمة للانجاز وهى تستند الى اطار نظرى مستمد من العلوم النفسية والاجتماعية والاقتصادية وعلم الطاقة لتكشف للافراد مدى امكانياتهم الحقيقية الكبيرة والتى لاتستغل بالشكل المطلوب كما انها تحقق بطريقة غير مباشرة الصحة النفسية والعيش بسعادة ورضا نفسى وايضا تدعم الثقة بالنفس وتحقق الذات .الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية:

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه.

وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.

فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغة واصطلاحًا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به

المزكي من الله تعالي. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) [البقرة:٢٧٦].

ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب.

وفي الواقع فإن "التنمية" تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها.

كما أن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة إمام الناس – حيث ان هذه الخيارات متعددة وتتغير باستمرار مع تغير ظروف الحياة ، كما أن التنمية البشرية هي التي تجعل هذه الخيارات في متناول الإفراد[٣]

ويستهدف مفهوم التنمية البشرية وضع الإنسان في موقع الصدارة وفعالا في جهود التنمية ، فالإنسان هدف وغاية التنمية البشرية .

ويتضح من التعريف السابق للتنمية البشرية أنها تتضمن عناصر عديدة منها [٤]:

أ- تحرير البشر من الفقر والحرمان وعدم المساواة وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الأساسية والحصول علي نصيب عادل من ثمار ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي

ب- تحرير البشر من القيود التي تحرمهم من المشاركة في صنع القرارات التي ترتبط بأوضاعهم وأوضاع مجتمعهم .

ج- تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم، فالتنمية البشرية ينبغي أن توفر المناخ الذي يستطيع الأفراد من خلاله تنمية إمكانيتهم وإتاحة الفرصة لهم للإبداع والابتكار والتجديد.

د- تمكين البشر من توظيف قدراتهم ومعارفهم ومهارتهم في أعمال مفيدة من خلال التوسع المستمر في الطاقات الإنتاجية التي تكفل فرص كافية لتشغيل كل قادر علي العمل وراغب فيه.

٥- أهداف التنمية البشرية

يمكن توضح أهداف التنمية البشرية من خلال أدبيات نظرية التنمية البديلة حيث أن أهدافها لا تقتصر علي الأهداف الاقتصادية بل تتعداها إلي أهداف أخري غير اقتصادية ، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي[٥] :

١- زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة علي إشباع الحاجات الأساسية للبشر وهذا ما يضمن تحرير الإنسان من الفقر والجهل والمرض .

٢- الارتقاء بمستوى الحياة البشرية وتحسين مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتقليل التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخول من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من العمل والقدرة علي الإبداع والابتكار .

٣- تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته ومن خلال إتاحة الفرص لممارسة الحريات المشاركة في اتخاذ القرارات .

٤- تحقيق الأمن البشري لجميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق عدة أهداف التي حظيت باتفاق عالمي ومنها[٦]:

- نشر التعليم الأساسي للإناث والذكور علي مستوى العالم
- تخفيض معدلات الأمية بنسبة ٥٠٪ مع مراعاة ألا تكون نسبة هذا التخفيض بين الإناث اقل منها بين الذكور.
- توفير الرعاية الصحية الأولية للجميع ، مع الاهتمام بتطعيم الأطفال ضد الإمراض المعدية .
- مواجهة حالات سوء التغذية الحادة مع تخفيض الحالات بنسبة ٥٠٪.
- توفير خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية لمن يرغب من الأزواج .
- توفير مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي للجميع .

٥. تدعيم الدافعية لتحقيق الطوح والانجاز

٦. ايقاظ الطاقات الكامنة لدى الناس واستثمارها الاستثمار الأمثل

٧. مساعدة الناس على تحقيق النجاح والتميز في مجالاتهم المختلفة

٨. تنمية الوعى المعرفى في مختلف المجالات

٩. تدعيم التنمية المهنية والذاتية للأفراد والجماعات في المجتمع

١٠ـ مساعدة الأفراد في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من امكانياتهم الشخصية.

١١ . بث روح الامل والثقة بامكانياتهم وخصوصا لدى الشباب

١٢. مساعدة الأفراد على التغيير الإيجابى في الحياة.

المؤشرات الأساسية التنمية البشرية:

لقد لقيت التنمية البشرية ومؤشراتها اهتماماً كبيراً بين المشتغلين في مجال علم الاجتماع وذلك لمحاولة الوصول إلي مؤشرات يمكن أن يستعان بها في مجالات التنمية في دول العالم ، سواء المتقدمة منها أو النامية ، فعن طريقها يمكن تحديد الفوارق بين هذه الدول في جميع جوانب الحياة .

ومن هذه المؤشرات ما يلي :

١- مؤشر التعليم :

يُعد التعليم أحد أهم المؤشرات لتحقيق التنمية البشرية ، حيث أن تحسين وارتفاع المستوي التعليمي للمواطن قد يجعله أكثر إيجابية في مواجهة قضايا وطنه ، ويسمح له بمشاركة أكثر فعالية في عمليات التنمية.

كما يعتبر التعليم الأساس الإستراتيجي الضروري لتحقيق التنمية البشرية ، فهو ضروري من أجل البقاء في عالم تتزايد فيه حدة التنافس الاقتصادي والثقافي ، لذا كان علي المجتمع أن يستثمر استثمارات كبيرة في تعزيز التعليم لأفراده وتدريبهم وتكوين مهاراتهم بما يمكنهم من مواكبة فرص العمل الجديدة .

و يشير التقرير الأول للتنمية البشرية إلى أن مؤشر التعليم يتكون من معدل القراءة والكتابة ، ثم أضيف إليه متوسط سنوات التمدرس عام ١٩٩١[٧]، وبذلك أصبح عنصر التعليم يتكون من مؤشرين هما : معدل القراءة والكتابة ومتوسط سنوات االدراسة.

ويعتبر الإلمام بالقراءة والكتابة ما هو إلا الخطوة الأولي في مجال التعليم الذي يُعد من الضرورات المهمة للحياة المنتجة ، لذا يُعد من المعايير الأساسية لقياس التنمية البشرية ، وتمشياً مع ذلك تعاظم اهتمام دول العالم بالأمية وأثارها علي التنمية خاصة أننا نعيش في عصر يسمي بالعصر التكنولوجي [٨].

ويعتبر التعليم استثماراً بصورة واضحة عندما يهدف إلي مساعدة الفرد علي زيادة لقاءاته ومهاراته ، بهدف تكون الثروة البشرية اللازمة لقطاع العمل والإنتاج علي المستوي القومي بما يترتب عليه زيادة الإنتاج القومي[٩] .

فمن أهم وظائف التعليم دوره كاستثمار اقتصادي ، فله عائد في النمو الاقتصادي وإنتاج السلع والخدمات من خلال الأعداد الأكاديمي والمهني

للقوي العاملة من ناحية ،وبين دورها في الحراك الاجتماعي وتحسين الأحوال الصحية من ناحية أخري[١٠] .

لذا أصبحت العملية التعليمية من أهم 'سبل تنمية الموارد البشرية ، فهي عملية متكاملة لا يقتصر دورها فقط علي النمو الاقتصادي وحده فحسب وإنما تتعداه إلي التنمية الاجتماعية والثقافية ، أي أنها تنمية شاملة لا يستطيع المجتمع تحقيقها إلا إذا اتخذ من التعليم أداة ووسيلة لتحقيقه'[١١] .

وقد حققت ٩٠ بلداً يعيش فيها أكثر من ٦٠٪ من سكان العالم المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي ، أو أصبحت علي الطريق إلي محاولة تحقيقها بحلول سنة ٢٠١٥ م ، مثلما حققت أكثر من ٨٠ بلداً المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي من عام ٢٠١٠م- ٢٠١١ م نسبة ٧٧٪[١٢] .

٢- مؤشر الصحة :

يسهم الاستثمار في الصحة والتغذية إلي زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي يسهم في زيادة الاقتصاد القومي مما يجعل للتنمية البشرية دوراً مهماً في مكافحة الفقر والتخفيف من معاناة أفراد المجتمع .

وتُعد حياة الإنسان حياة طويلة خالية من العلل هدفاً من الأهداف الأساسية للتنمية البشرية ، والتي يجب علي أي مجتمع أن يسعي لتحقيقه ، كما أنه أيضاً يعد أحد الوسائل الفعالة التي يمكن من خلالها رفع إنتاجية البشر وبالتالي تزداد دخولهم وتصبح المحصلة النهائية تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية في المجتمع ككل [١٣]

ويعد الإنفاق المباشر أفضل أسلوب لتحقيق نتائج صحية جيدة حيث يحسن التغذية ويشجع علي مواجهة المشكلات السلبية التي يعاني منها المجتمع عوضا عن الإنفاقات المباشرة علي الرعاية الصحية[١٤] .

وفى هذا الصدد تؤكد تقارير التنمية البشرية علي أن مؤشر معدل توقيع الحياة بعد الولادة 'يعد من المؤشرات الأكثر قبولاً في إظهار المستوي الصحي في المجتمع ، وعلي الرغم من أهمية هذا المؤشر في هذا المجال فإن استخدامه لا يعني عدم أهمية مؤشرات أخري مثل معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة ، ومعدل وفيات الأمهات وغيرها التي تعكس ملامح الحالة الصحية في المجتمع .

كما أدي تحسين جودة التغذية والتحكم في الأمراض المعدية إلي الإرتفاع بنوعية الحياة ، فساعدت هذه التحسينات في إطالة الحياة البشرية مما جعلت من الاستثمار في المعرفة والمهارة أمر جدير بالاهتمام[١٥] ، حيث لا ننكر أن الجسم السليم والمواهب العقلية الناضجة هي الطريق لزيادة قدرة الفرد علي الإنتاج ، حيث أنه إذا اكتسب الفرد الصحة والمعرفة فذلك يعود عليه من خلال أنه يستطيع أن يحسن إنتاجه ويزيد من دخله .وتعمل التنمية البشرية علي الاهتمام بالمستويين الصحي والتعليمي للأطفال والأمهات بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة ، وتوجد مراحل متعددة لتنمية صحة الإنسان منها[١٦] : الاهتمام بالأم من الناحية الصحية والثقافية ، والاهتمام بمرحلة الطفولة باعتبارها فترة التكوين الأساسي ، كما يجب أن ينال الطفل حظاً من التربية السليمة ، وأن ينشأ علي القيم والمبادئ.

والجدير بالذكر أن تقديم الخدمات الصحية الجيدة للعمال يزيد من قوتهم ويرفع من قدراتهم علي التحمل والتركيز في العمل ، كذلك فإن التغذية السليمة والصحة الأفضل للأطفال قد تؤدي إلي زيادة الإنتاج في المستقبل ، كما أنها تساعد الأطفال في الحصول علي تعلم مهارات منتجة خلال السنوات الدراسية [١٧].

٣- مؤشر الدخل (نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي) :

يُعد مؤشر الدخل من أقدم المؤشرات ، ولحساب نصيب الفرد من الناتج القومي من خلال قسمة الناتج (الدخل) القومي علي عدد السكان في نفس السنة ، واتضح خلال عقد الثمانينيات أن اتخاذ متوسط الدخل الفردي وحده كمقياس للتنمية غير كاف ، كما انه لا يستطيع توضيح المعوقات التي قد تحول دون تحقيق التنمية البشرية ، لذلك قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٠م بتقديم دليل التنمية البشرية كمؤشر مركب يتكون من دليل توقع الحياة ، ودليل التعليم ، ودليل الناتج المحلي[١٨] .

وهكذا فالتنمية البشرية أوسع من أن يقيسها دليل واحد مركب وهذا ما اعترف به منذ البداية تقارير التنمية البشرية الدولية ، والفرق بين مؤشر الدخل والتنمية البشرية هو أن الأول يركز علي توسيع اختيار واحد فقط وهو الدخل ، بينما تركز الثانية علي التوسع في كل الاختيارات البشرية منها الاجتماعية ولاقتصادية والسياسية والثقافية[١٩] .

كما أن الاهتمام بالتنمية البشرية يؤدي إلي رفع كفاءة عنصر العمل الذي ينعكس في ارتفاع إنتاجيته ، ومن ثم يتأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تأثيرا إيجابياً ، حيث أظهرت نتائج بعض الدراسات التي أجريت فى هذا المجال أن العوائد الاجتماعية للاستثمار في التعليم تساوي بل تزيد من عوائد الاستثمار في رؤوس الأموال .

ومن ثم توجد علاقة قوية بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، فالتنمية البشرية تعد وسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج من خلال وجود عمالة جيدة صحياً وتعليمياً[٢٠] ، وهذا من أهم دعائم العملية الاقتصادية ، وبالعكس أيضا حيث أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي يُعد عصب التنمية البشرية ، إلا أنه لا يمكن أن يكون ارتفاع الدخل أداة للحكم علي تقدم المجتمع[٢١] ، ففي دول الخليج على سبيل المثال لا الحصر

كان الارتفاع في الدخل نتيجة لظهور البترول ، وكان إسهام هذه الدول في تحقيق الدخل محدوداً ، ولكن التنمية الاقتصادية تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلي ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي ، وأهم ملامح هذه التغيرات هو ارتفاع إسهام الصناعة في الناتج القومي ، كذلك تتضمن التنمية الاقتصادية مشاركة السكان في عملية التنمية [٢٢].

وعلى النقيض إذا كان ارتفاع الدخل لا يوازيه بالضرورة إرتفاع في مستوي التنمية البشرية ، فإن انخفاض الدخل غالباً ما يحد من فرص الارتفاع بمستوي التنمية البشرية ومن المعروف أن ارتفاع مستوي الإنتاجية يعد مفتاح النمو الاقتصادي ، وبناءً عليه يطالب بعض الاقتصاديين بأن تكون الإنتاجية هي المقياس الأشمل للتنمية البشرية [٢٣]

٤ـ مؤشر الحالة السياسية :

تشكل الحرية السياسية جزءاً مهماً من التنمية البشرية باعتبارها وسيلة لتعزيزها ، حيث أنها توضح مدي تمتع أفراد المجتمع بالحقوق والحريات الاجتماعية ، فاحترام الحقوق الإنسانية والمشاركة الفعالة للأفراد في الأنشطة الاجتماعية والسياسية من العناصر المهمة لسياق التنمية البشرية [٢٤].

وفي محاولة لدمج الحرية السياسية في مكونات التنمية البشرية أو اتخاذ مؤشر خاص بها فقد أشار تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٢م إلي أن أهم مكونات الحرية السياسية تتمثل في أربعة عناصر هي : سلامة الفرد الجسدية، وسيادة القانون ، وحرية التعبير ، والمشاركة السياسية ، وتكافؤ الفرص[٢٥] .

ويمكن أن يتم حساب مؤشر الحرية السياسية وعلاقتها بالتنمية البشرية من خلال مدى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، ومدى مشاركتهم في صنع القرار ، وعدد الأفراد المسموح لهم بالترشيح في

الانتخابات ، وقوة المعارضة وتأثيرها في النظام السياسي ، وحرية تكوين الأحزاب ، وحرية التعبير والنقد[٢٦] .

٥- مؤشر الجنس (النوع) :

يعبر مؤشر الجنس عن أوجه انعدام المساواة في الإنجازات بين الرجل والمرأة ، وكلما كان التفاوت بين الجنسين للمشاركة في التنمية البشرية كبيراً في بلد ما . كلما انخفض ترتيب البلد حسب دليل التنمية البشرية المرتبطة بنوع الجنس .

ويستخدم هذا الدليل نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية ، والاختلاف يكمن في أن دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس يرتب انجاز كل بلد في مؤشرات التنمية البشرية وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الرجل والمرأة [٢٧] .

٦- مؤشر المرأة :

تشكل المرأة نصف المجتمع وتؤثر بدرجات متفاوتة في نصفه الأخر فهي قبل أن تشارك في التنمية خارج بيتها فإنها تقوم بإعداد الجيل الذي يقوم بوظائف التنمية في المجتمع ، ومن ثم فإن حرمانها من حقها في التعليم والصحة الجيدة يؤثر سلبياً علي مستوي التنمية البشرية في المجتمع

ولتعليم النساء دور مهم في الحد من معدل المواليد ، بالإضافة إلي توفير الرعاية الصحية ، وكلما ارتفع مستوي التعليم والوضع الاقتصادي زاد الطلب علي تنظيم الأسرة ، ويسأهم ذلك في خفض معدل وفيات الأطفال ،و لذا يري الباحث أنه توجد علاقة عكسية بين مستوي تعليم الأم ومعدلات وفيات الأطفال فبقدر ما تحصل عليه المرأة من المعرفة وتستفيد من فرص التعليم في مراحله المتعددة بقدر ما يكون إسهامها في مجال التخطيط والتنفيذ للبرامج والأنشطة التنموية ، وذلك من حيث كفاءتها وقدراتها

علي أداء دورها التنموي ، ويتضح هذا الدور من خلال الإسهامات التي تؤديها في مواقع العمل المختلفة[٢٨]، وهذا يؤدي إلي دفع توعيتها بحقيقة ذاتها وإتاحة إمكانية المشاركة الفعالة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية [٢٩].

٧- مؤشر الفقر البشري .

يقيس مؤشر الفقر البشرى أوجه الحرمان من نفس أبعاد التنمية البشرية الأساسية ، فتحسين توزيع الدخل وتقليل معدلات الفقر ما هي إلا نتيجة للعمليات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، فالعامل الرئيسي للحد من حدوث الفقر هو الزيادة الملموسة في المستوي الاقتصادي كى يزيد دخل الفرد ، ويعمل علي تحسين مستواه المعيشي داخل المجتمع ، ويمكنه من إشباع احتياجاته الإنسانية ومن ثم تضيق الفوارق بين طبقات المجتمع .

ويتمثل دور الدولة نحو المجتمع في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ولاسيما التعليم الأساسي والرعاية الصحية لأفراد المجتمع ، فعلي مدي العقود الثلاثة الماضية أثبتت أثنتا عشر بلداً أو أكثر من البلدان النامية أنه بالإمكان القضاء علي الفقر المطلق ، علاوة علي ذلك فإن معظم البلدان الصناعية قضت بوجه عام علي الفقر المطلق بحلول عقد السبعينيات[٣٠] .